Va'ad al-Umam
fi Al-Qur'an va Al-Hadith
EISSN: 3060-7175

A Fiqh al-hadith Analysis of the Mahdiyyin Narrations in the Book "Al-Arba'oon Hadithan fi al-Mahdiyyin wa Dhurriyat al-Qa'im" in Refutation of Ahmad al-Basri's Claim[1]

Saeed. Shabani[1] **Mohammad Reza Pircheragh**[2]

1. M.A. Student in Quranic and Hadith Studies, Imam Khomeini International University, Tehran, Iran (Corresponding author)
alavi1176@gmail.com
2. Assistant Professor, Department of Quranic and Hadith Sciences, Imam Khomeini International University, Tehran, Iran.
m.pircheragh@isr.ikiu.ac.ir

Abstract

Basically, various types of media are used to disseminate the ideas of a movement. A book is one of the media that proves highly effective for presenting and spreading ideas. Ahmad al-Basri, as one of the claimants to Mahdism, has employed this medium to propagate his views. His close associates—among them Nazem al-Aqili—published *Al-Arba'oon Hadithan fi al-Mahdiyyin wa Dhurriyat al-Qa'im* to argue for the existence of multiple Mahdian figures after the Twelfth Imam and present them as imams. This study, after conducting research and investigation through a library-based descriptive–analytical method and by applying the principles of *fiqh al-hadith*

1. **Cite this article**: Shabani, S. & Pircheragh, M. R. (2024). A Fiqh al-hadith Analysis of the Mahdiyyin Narrations in the Book "Al-Arba'oon Hadithan fi al-Mahdiyyin wa Dhurriyat al-Qa'im" in Refutation of Ahmad al-Basri's Claim. *Va'ad al-Umam fi Al-Qur'an va Al-Hadith*, *1*(2), pp. 140-170. https://Doi.org/10.22081/jpnq.2025.73179.1024

* **Publisher**: Islamic Sciences and Culture Academy, Qom, Iran. ***Type of article**: Research Article

▣ **Received**: 2024/02/17● **Received in revised form:** 2024/03/28 ●**Accepted:** 2024/05/19● **Available online**: 2024/07/10

© **The Authors**

(jurisprudence of hadith), examines the narrations cited in this book to prove the existence of the *Mahdiyyin*. The findings reveal that issues such as the lack of proper hadith family formation, misinterpretation of narrative expressions, neglect of contextual coherence (*siyaq*), and disregard for variant versions of the narrations constitute the most significant fiqh al-hadith defects in the cited narrations.

Keywords
Fiqh al-Hadith, Mahdiyyin, Ahmad al-Basri, Arba'oon Hadith.

وعد الأمم في القرآن والحديث
EISSN: ٣٠٦٠-٧١٧٥

دراسة وتحليل فقه الحديث لروايات المهديين من خلال كتاب «الأربعون حديثاً في المهديين وذرية القائم» في الردّ على ادّعاء أحمد البصريّ*

سعيد شعباني [١] محمدرضا پيرچراغ [٢]

١. ماجستير علوم القرآن والحديث، جامعة الإمام الخميني الدولية، قزوين، ايران (الكاتب المسئول).
alavi1176@gmail.com

٢. أستاذ مشارك في قسم علوم القرآن والحديث، جامعة الإمام الخميني الدولية، قزوين، ايران.
m.pircheragh@isr.ikiu.ac.ir

الملخّص

يُستخدم مختلف وسائل الإعلام بشكل أساسي لنشر أفكار تيار فكري معين. والكتاب يُعدّ من بين وسائل الإعلام التي تلعب دورًا فاعلًا في تعريف ونشر هذه الأفكار. وقد استخدم أحمد البصري أحد أبرز المدّعين للمهدويّة، هذه الوسيلة الإعلامية لنشر آرائه ومعتقداته. كما قام أتباعه المقرّبون، كاظم العقيلي، بنشر كتاب «الأربعون حديثاً في المهديين وذرية القائم» في محاولة لإثبات وجود «المهديين» بعد الإمام الثاني عشر، وتقديمهم كأئمة. وقد تناول هذا البحث، بعد تتبّع المصادر والتعمّق فيها بالاعتماد على المنهج المكتبي والأسلوب الوصفي - التحليلي،

* **الاستشهاد بهذا المقال**: شعبانی، سعید؛ پیرچراغ، محمّد رضا. (٢٠٢٤). دراسة وتحليل فقه الحديث لروايات المهديين من خلال كتاب «الأربعون حديثاً فی المهديين وذرية القائم» في الردِّ على ادّعاء أحمد البصريّ. وعد الأمم في القرآن والحديث، ١(٢)، صص ١٤٠-١٧٠.

https://Doi.org/10.22081/jpnq.2025.73179.1024

▣ **نوع المقالة:** مقالة بحثية؛ **الناشر:** المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية © المؤلفون.

▣ **تاريخ الاستلام:** ٢٠٢٤/٠٢/١٧ •**تاريخ الإصلاح:** ٢٠٢٤/٠٣/٢٨ •**تاريخ القبول:** ٢٠٢٤/٠٥/١٩ •**تاريخ الإصدار:** ٢٠٢٤/٠٧/١٠

© The Authors

مستعيناً بقواعد علم فقه الحديث، دراسة الروايات الواردة في هذا الكتاب والتي استُدلّ بها على وجود المهديين. وقد تبيّن أنّ أبرز إشكالات فقه الحديث في تلك الروايات تتمثّل في: عدم تشكيل الأسرة الحديثية، الفهم الخاطئ لمعاني التعابير الواردة في الروايات، وإهمال سياق الرواية، وعدم الاهتمام بالنسخ الأخرى للرواية.

الكلمات المفتاحية

فقه الحديث، المهديون، أحمد البصري، الأربعون حديثًا.

المقدمة

عند دراسة كيفية نشر أفكار تيار فكري معين، لا بُدّ من الإقرار بالدور العميق لوسائل الإعلام وتأثيرها البالغ. فالإعلام يشمل كلَّ الوسائل التي تنقل رسالةً ما وإيصالها إلى المتلقّي. ومن بين هذه الوسائل، يبرز الكتاب كوسيلة إعلامية مؤثرة تتاح للجميع بشكلٍ عام. تستثمر التيارات المختلفة هذه الوسائل لتحقيق أهدافها وصالحها الخاص. وقد استغل أحمد البصري، كواحد من المدّعين للمهديّة، هذا النوع من الوسائل الإعلامية على نطاق واسع. وفي هذا الإطار، استخدم أتباعه، الكتاب كوسيلة لنشر أفكار تيارهم وتوسيع نطاق معتقداتهم. وقد قام ناظم العقيلي، وهو أحد أتباع أحمد البصري، بجهود كبيرة في هذا الصدد من خلال نشر كتبه المتعددة.

يُعَدّ كتاب «الأربعون حديثاً في المهديّين وذرّية القائم» من مؤلَّفات ناظم العقيلي، وقد سعى فيه إلى إثبات قضيتين أساسيتين بالاستناد إلى جملة من الأحاديث: الأولى: إثبات وجود المهديّين بعد الإمام الثاني عشر. الثانية: إثبات وجود ولدٍ للإمام الثاني عشر، وأنّ هؤلاء الأولاد هم المهديّون أنفسهم. والأحاديث التي استند إليها في مسألة الولد قد تمّ بحثها في دراسة أخرى (شعباني وآخرون، ١٤٠١ش، ص ٣٦)، أمّا الأحاديث المتعلقة بالمهديين الواردة في الكتاب فلم تُدرس من منظور فقه الحديث. وبناءً على ذلك، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه المسألة من خلال أسلوب وصفي- تحليلي، باستخدام المنهج المكتبي.

عند البحث في المؤلفات التي تناولت بالنقد آراء أحمد إسماعيل البصري وأتباعه، يبرز كتاب «رسول إبليس» لمؤلفه محمد مهدي سلمان بور، الذي يسعى إلى تقييم الأحاديث التي استند إليها هذا التيار. يتناول الكتاب في عدّة فصول دراسة الأحاديث التي استندوا إليها لإثبات وجود ولد للإمام الثاني عشر، إلّا

أنّ الفروقات بين كتابه وهذا البحث تكمن في أنّه لم يتناول جميع الروايات المستند إليها في مسألة وُجود ذرّية للإمام أو في مسألة المهديّين، كما أنّه لم يُجرِ دراسة فقهية حديثية شاملة للروايات المعتمدة لدى تيار أحمد البصري. وقد تمّ تقييم الحديث المعروف بـ «حديث الوصية» ضمن هذا البحث أيضاً؛ فعلى سبيل المثال، تناول السيد علي آل محسن هذا الحديث في كتابه الموسوم بـ«ما هي الوصية التي وصفوها بالمقدسة؟»، حيث ركّز فيه على الجوانب الرجالية والأسرة الحديثية، إلّا أنّ دراسة الأسرة الحديثية لم تشغل سوى جزء يسير من بحثنا هذا. كذلك ألّف السيد مهدي مجتهد السيستاني كتاب «لوح وقلم»، وتناول فيه الحديث المذكور من حيث السند والنص، مع الإشارة إلى عدد من الملاحظات النقدية. أمّا البحث الحالي ـ بالإضافة إلى حديث الوصيّة ـ قد توسّع في دراسة سائر روايات المهديّين أيضاً. ومن الضروري التنويه إلى أنّ ما يميّز هذا البحث عن غيره من المؤلّفات في هذا المجال هو شموليّة دراسة فقه الحديث، مع الالتفات إلى جملة من النقاط المستجدّة والمبتكرة.

١. مفهوم فقه الحديث: دراسة تأصيلية

عندما يرتبط البحث العلمي بموضوع الحديث، فإنّه لا محالة يجرّ الباحث إلى التفاعل مع علوم الحديث وفروعها المتعددة. وبحثنا هذا يتصل تحديداً بأحد فروع هذا العلم، وهو علم فقه الحديث. ومن أجل الإحاطة الدقيقة بهذا المصطلح المركّب، لا بدّ أولاً من الوقوف على جزأي هذا المصطلح: أي «الفقه» و«الحديث»، من الناحيتين اللغويّة والاصطلاحيّة.

والفقه في اللغة يعني الفهم العميق (الفراهيدي، ١٤٠٩ق، ج٣، ص ٣٧٠؛ ابن فارس، ١٤٠٤ق، ج٤، ص ٤٤٢؛ ابن الأثير، ١٩٧٩م، ج٤، ص ٤٦٥). أمّا في الاصطلاح، فقد عُرِّف بأنّه: «العلم بالأحكام الشرعيّة الفرعيّة المستنبطة من أدلّتها التفصيليّة»

(العاملي، بلا تا، ج١، ص ٩٠). وقد أورد مؤلّف مجمع البحرين في سياق بحثه عن لفظ «الفقه» الحديث النبوي القائل: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثاً بَعَثَهُ اللَّهُ فَقِيهاً عَالِماً» (الطريحي، ١٣٧٥ش، ج٦، ص ٣٥٥؛ الشهيد الأوّل، ١٤٠٧ق، ص ١٩). وقد علّق الشيخ الطريحي على لفظ «فَقِيهاً» الوارد في هذا الحديث، مبيّناً أنّ المراد منه هنا ليس هو العلم بالأحكام الشرعيّة بل يُراد به البصيرة في الدين، أي أنّ الفقيه هو صاحب بصيرة نافذة في أمور الدين. وهذا الفهم العميق قد يكون موهبةً إلهية، كما في الدعاء النبوي: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّين» (المجلسي، ١٤٠٣ق، ج١٨، ص ١٨)، وقد يكون مكتسباً بالسعي والتعلّم، كما في قوله: «تَفَقَّهْ فِي الدِّين» (المجلسي، ١٤٠٣ق، ج١٨، ص ١٨). يتبيّن من مجموع هذه النصوص أنّ الفقه يعني الفهم العميق المقرون بالبصيرة، وهو فهمٌ لا يتحقّق إلا بتوفيقٍ إلهي وجهد الإنسان.

والحديث في اللغة يُستعمل بمعنى الجديد والطريف (الفراهيدي، ١٤٠٩ق، ج٣، ص ١٧٧)، وبمعنى ما كان معدوماً فَحَدَثَ وصار موجوداً (ابن فارس، ١٤٠٤ق، ج٢، ص ٣٦). أمّا في الاصطلاح، فقد عُرِّف بأنّه قول المعصوم أو فعله أو تقريره (الشيخ البهائي، ١٤١٥ق، ص ٦٦). وبناءً على ذلك، فإنّ فقه الحديث يعني الفهم العميق لأقوال المعصومين وأفعالهم وتقريراتهم.

٢. ضرورة وأسس وقواعد فقه الحديث

قد تمّ التأكيد في العديد من الأحاديث على ضرورة فهم الحديث وقيمته (الصدوق، ١٤٣١ق، ص ٢). وإلى جانب التنبيهات والتوجيهات الواردة عن المعصومين عليهم السلام، فإنّ هناك أسبابًا أخرى تدفع الباحث إلى اللجوء إلى فقه الحديث في دراساته، وهي: سموّ المضامين ووجوب الانتباه إلى «الأسرة الحديثية»، والجهل بظروف صدور الحديث، والبُعد الزمني عن عصر الصدور، وعدم الإلمام بدلالات الألفاظ، أو ضعف المعرفة بالأدب العربي والقرائن السياقية (ميرجليلي،

١٣٩٧ش، ص ٥٣). والأسس التي يقوم عليها فقه الحديث هي: إثبات صدور النص عن المعصوم، الوصول إلى النص الأصلي، فهم المفردات وأسرة الحديث، السياق، التعرف على الأمثال والتشبيهات، الانتباه إلى المحكم والمتشابه، العام والخاص، المطلق والمقيد، وغيرها (ميرجليلى، ١٣٩٧ش، صص ٥٥-٢٠٤)، بالإضافة إلى عدم صدور الخبر بسبب التقية، وعدم نسخ الخبر، عدم تعارضه مع القرآن، وعدم تعارضه مع التاريخ والسنة القطعية، وعدم تعارضه مع ضروريات المذهب (ربانى، ١٣٩١ش، صص ٥١ – ٢١٤). والاعتماد الدقيق على هذه المعايير جميعها له أثر كبير في نجاح دراسات فقه الحديث، وهو يساعد بشكل فعّال في الفهم الصحيح للأحاديث (دلبرى، ١٣٩٦ش، ص ٦٥).

٣. تقديم أحمد إسماعيل البصري

لطالما كان العراق من البلدان التي برز فيها عدد كبير من مدّعي المهديّة، ومن بين هؤلاء المدّعين أحمد إسماعيل البصري. وُلد هذا الشخص في عام ١٩٦٨م في قرية همبوشي بمحافظة البصرة (سلمان‌پور، ١٣٩٦ش، ص ١٦). ينتمي أحمد إسماعيل إلى السادة (محمدى هوشيار، ١٤٠٠ش، ص ٢١). اسمه الكامل أحمد بن إسماعيل بن صالح بن حسين بن سلمان (سلمان‌پور، ١٣٩٦ش، ص ٣١)، واسم والدته بثينة نجم (محمدى هوشيار، ١٤٠٠ش، ص ٢١). وقد يدّعي أتباعه أنّ الإمام المهدي قد ولد قبل نحو مئتي عام وتزوّج بإحدى بنات عشيرتهم، ويقدمون نسبهم على الشكل التالي: أحمد بن إسماعيل بن صالح بن حسين بن سلمان بن الإمام المهدي (الأنصاري، ١٤٣٥ق، ص ١١). وبالاعتماد على استفسارات من أفراد عشيرته، ووفقًا لما دوّنه السيد عبد الزهراء السلمي، أحد كبار قبيلته التي ينتمي إليها أحمد إسماعيل البصري، فقد أُشير إلى أنّه ابن إسماعيل وله أخوان يُسمّيان «داخل» و«طالب»، وهو أحمد الذي درس الهندسة المدنية، أمضى سنتين في النجف، ثمّ

غادر العراق متّجهًا إلى المغرب، وعند عودته اختار لنفسه اسم «أحمد اليماني» (الكوراني العاملي، ١٣٩٤ش، ص ١٠). تخرّج من جامعة البصرة عام ١٩٩٢م، والتحق بحوزة النجف عام ١٩٩٩م، وهناك عمل كمخبر لصالح نظام البعث العراقي، بالتعاون مع اثنين من أصدقائه: حيدر مشتّت وضياء قرعاوي (سلمانپور، ١٣٩٦ش، ص ١٦). ومن الجدير بالذكر أنّ أحمد إسماعيل كان في البداية تلميذًا لحيدر مشتت، وكان أقلّ ثروة منه، لكنه كان أكثر طموحًا (ذكاوت صفت، ١٣٩٣ش، ص ٣٨).

بعد فترة، بدأ أحمد إسماعيل بحملات دعائية موسّعة واسع، ونشر عدداً من الكتب، بل أرسل بعض أتباعه إلى إيران بين أوساط الطلّاب والعلماء لدعوتهم إلى المناظرة والحوار، بل وفي بعض الأحيان إلى المباهلة، لكنّه ومن معه لم يلتزموا بالحضور في المواعيد المحدّدة للمباهلة (الكوراني العاملي، ١٣٩٤ش، صص ٤٤-٤٦). واستمرّت هذه الحملات الدعائية حتّى وقعت حادثة دامية سنة ٢٠٠٨م في يوم عاشوراء، حيث شنّ أنصار أحمد إسماعيل البصري هجومًا مسلّحًا على مدينة النجف. وتفيد التقارير أنّ هؤلاء الذين يزعمون أنّهم أنصار «اليماني» و«المبعوث» من قبل الإمام المهدي عليه السلام قد هاجموا قوّات الشرطة والمدنيّين، وانتهى الأمر بمقتل عدد كبير من الأشخاص (الكوراني العاملي، ١٣٩٤ش، ص ٥٠). ومنذ تلك الأحداث لم يُرَ أحمد إسماعيل بعد ذلك مطلقًا.

٤. الروايات المستند إليها في كتاب «الأربعون حديثًا» حول المهديين

عند البحث في كتاب «الأربعون حديثًا» لناظم العقيلي، نجد ست روايات تشير إلى وجود اثني عشر مهديًا بعد القائم أو تعبّر بتعابير قريبة من ذلك. الروايات المشار إليها هي الروايات رقم ١، ٢، ٣، ٤، ٦، و٧. وبعد مراجعة شاملة لمحتوى الكتاب، يتبيّن أنّ هذه الروايات الست هي الوحيدة التي تناولت موضوع المهديين بشكل مباشر.

في البداية، سيتم دراسة هذه الروايات الست مجتمعة وتحليلها ضمن سياق واحد، ثمّ ننتقل إلى أهمّ رواية يعتمد عليها هذا التيار، وهي الحديث المعروف بـ «الوصية»، حيث سنُفرد لها دراسة مستقلة.

٤-١. دراسة روايات المهديين

تُذكر في البداية الروايات الست التي تتناول موضوع المهديين والمشار إليها في الكتاب بشكل كامل، ومنها:

أ) قُلْتُ لِلصَّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ محمد يا ابن‌رَسُولِ اللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُ مِنْ أَبِيكَ أَنَّهُ قَالَ يَكُونُ بَعْدَ الْقَائِمِ اثْنَاعَشَرَ مَهْدِياً. فَقَالَ إِنَّمَا قَالَ اثْنَاعَشَرَ مَهْدِياً وَلَمْ يَقُلْ اثْنَاعَشَرَ إِمَاماً وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ مِنْ شِيعَتِنَا يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى مُوَالاتِنَا وَمَعْرِفَةِ حَقِّنَا (الصدوق، ١٣٩٥ق، ج٢، ص ٣٥٨).

ب) ... يا عَلِي إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي اثْنَاعَشَرَ إِمَاماً وَمِنْ بَعْدِهِمْ اثْنَاعَشَرَ مَهْدِيا ... (الطوسي، ١٤١١ق، ص ١٥٠).

ج) أَنَّهُ قَالَ يا أَبَاحَمْزَةَ إِنَّ مِنَّا بَعْدَ الْقَائِمِ أَحَدَعَشَرَ مَهْدِياً مِنْ وُلْدِ الْحُسَينِ (الطوسي، ١٤١١ق، ص ٤٧٨).

د) يَقومُ القائِمُ مِنا (يعني المهدي) ثمّ يكون بعده اثْنَاعَشَرَ مَهْدِيا (يعنى من الائمة من ذريته) (ابن‌حيون، ١٤٣١ق، ج٣، ص ٤٠٠).

هـ) أَنَّ مِنَّا بَعْدَ الْقَائِمِ اثْنَى عَشَرَ مَهْدِياً مِنْ وُلْدِ الْحُسَينِ اثْنَاعَشَرَ مَهْدِيا (بهاء الدين النيلي النجفي، ١٣٦٠ش، ص ٢٠١).

و) فَقَالَ لِي: إِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا لِتَكُونَ مِنْ شُهَدَاءِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ إِنَّ مِنَّا بَعْدَ الرَّسُولِ سَبْعَةَ أَوْصِياءَ أَئِمَّةً مُفْتَرَضَةً طَاعَتُهُمْ، سَابِعُهُمُ الْقَائِمُ إِنْ شَاءَ. إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ يُقَدِّمُ مَا يَشَاءُ وَيُؤَخِّرُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ. ثمّ بَعْدَ الْقَائِمِ أَحَدَعَشَرَ مَهْدِياً مِنْ وُلْدِ الْحُسَينِ، فَقُلْتُ: مَنِ السَّابِعُ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، أَمْرُكَ عَلَى الرَّأْسِ

والْعَينَينِ؟ قَالَ: «قُلْتُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» قَالَ: ثمّ بَعْدِی إِمَامُكُمْ وقَائِمُكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (عدة محدثين، ١٤٢٣ق، ص ٢٦٨).

يمكن حصر أهمّ وجوه التعارض والاختلاف في الروايات المتعلّقة بالمهديّين في عدّة نقاط:

١. من بين الروايات الست المذكورة سابقًا، تشير أربع روايات (رقم ١، ٢، ٤، ٥) إلى أنّ عدد المهديين بعد القائم هو اثنا عشر، بينما الروايتان رقم (٣ و٦) تذكران أنّ عددهم أحد عشر فقط، ممّا يخلق تناقضاً عدديّاً واضحاً.

٢. تشير الرواية رقم ٦ إلى أنّ «المهديين» يأتون بعد الإمام السابع، بل تصف الإمام السابع بأنّه القائم. هذا الأمر يتناقض بشكل مباشر مع ادعاء أحمد البصري ويتعارض مع الروايات الخمس الأخرى التي تُثبت أنّ المهديين يأتون بعد الإمام الثاني عشر.

٣. الرواية رقم ١ تعتبر «المهديين» من الشيعة وليسوا من أبناء الأئمة، ممّا ينفي أنّهم أئمة. وتصف مهمّتهم بأنّها دعوة الناس إلى موالاة الأئمة ومعرفتهم. في المقابل، تصفهم أحاديث أخرى بأنّهم من ذرّية الإمام الحسين. هذا التناقض يجعل الرواية رقم ١ كافية لرفض دعوى أحمد البصري دون حاجة لمزيد من التحليل.

٤. لا تحدّد الرواية رقم ٤ بوضوح من هم «المهديون»، بل إنّ مؤلف الكتاب نفسه هو من يعتبرهم جزءًا من ذرّية أهل البيت.

٥. الرواية رقم ٢ تُشير إلى أنّ المهديين يتمتعون بمنصب الخلافة والوصاية، بينما الرواية رقم ١ تنفي عنهم الإمامة وتُصرّح بأنّهم من شيعة أهل البيت فقط (مجتهد سيستانی، ١٣٩٦ش، صص ٢٩-٣١). وهذه جملة من التعارضات في روايات المهديّين.

بالإضافة إلى هذه التعارضات، إذا أردنا أن نحلّل كل رواية على حدة،

http://jpnq.isca.ac.ir

فسنجد ما يلي: الرواية رقم ١ تردّ على أتباع أحمد البصري مباشرة ولا تحتاج إلى مزيد من البحث. الرواية رقم ٢ (حديث الوصية) سيُفرد لها بحث مفصّل لاحقاً. الرواية رقم ٦ تذكر أنّ «المهديين» يأتون بعد الإمام السابع، وهو ما ينفي ادعاء البصري مرّة أخرى.

أمّا الروايات الثالثة والرابعة والخامسة فهي متقاربة في المضمون، غير أنّ الرواية الثالثة تتحدّث عن أحد عشر مهديّاً فقط. ومع التغاضي عن هذا التفصيل يمكن طرح احتمالين في تفسير «الاثني عشر» بعد القائم: الاحتمال الأوّل: أنّهم من الموالين والشيعة الذين يدعون إلى أهل البيت، استناداً إلى ما جاء في الرواية الأولى. الاحتمال الثاني: أنّهم الأئمّة الاثنا عشر أنفسهم الذين يعودون في زمن الرجعة، وفق ما ذهب إليه صاحب مختصر البصائر (الحلّي، ١٤٢١ق، ص ١٤٤) حيث جمع هذه الروايات في باب الرجعة.

٤-٢. طرح الادعاء من خلال الاستناد إلى الحديث المعروف بـ «الوصية»

يُعدّ الحديث المعروف بـ «الوصية» من أهمّ الأحاديث التي يستند إليها أتباع أحمد البصري، وقد خضع هذا الحديث للتقييم والدراسة النقدية. ويذهب أنصار هذا التيار إلى أنّ الرواية التي نقلها الشيخ الطوسي في كتابه «الغيبة» تُشكّل دليلاً قوياً على وجود مهديين بعد الإمام الثاني عشر، ويعتبرونها وصية النبيﷺ. هم يعتبرون هذه الرواية هي وصية النبيﷺ نفسها، ويضيفون إليها أهمية قصوى لكونها مكتوبة وتعتبر «عاصمة من الضلال» إذ يعدّونه وصيّةً من تمسّك بها عصم من الانحراف إلى الأبد (البصري، ١٤٣٣ق، ص ٢٣).

هناك نقاط بالغة الأهمية تستوجب الانتباه في هذه الرواية:

أ) حسب هذا الحديث، أمر الرسولﷺ عليًّا في الليلة التي توفي فيها بكتابة الحديث، ممّا يدلّ على أنّه من كلمات النبي الأخيرة التي لا يمكن تغييرها.

ب) جاء في بداية الحديث ونهايته لفظ «اثْنَاعَشَرَ مَهْدِياً»، دالًا على وجود اثني عشر مهديًا بعد الأئمة الاثني عشر.

ج) تشير القرائن الواردة في الحديث إلى أنّ المهديين المذكورين فيها هم أصحاب الحكم والسلطة.

د) يستفاد من الحديث وجود ولد للإمام الثاني عشر يُسمّى أحمد أو عبدالله أو المهدي، وهو أوّل المهديين (مجموعة من المؤلفين، بلا تا، ص ٤٤).

في الردّ على بعض المعارضين لدعوة أحمد الحسن الذين انتقدوا عبارة «فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ» بحجة أنّ أحمد البصري يجب أن يظهر بعد وفاة الإمام المهدي الذي هو صاحب الوصية ويتولّى الحكم، وليس في الوقت الحاضر، يجب التنويه أولاً إلى أنّ هذه العبارة وردت بين قوسين في كتاب الشيخ؛ ممّا يعني أنّها قد لا تكون جزءًا من نص الحديث الأصلي. ثانيًا، كلمة «وفاة» لها معانٍ متعددة وردت في القرآن الكريم، منها: الغيبة والرفعة، كما في قول الله تعالى في سورة آل عمران: «إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ...» (الآية ٥٥) (أبو حسن، ١٤٣١ق، ص ٤٩). النوم والرؤيا، كما ورد في سورة الزمر: «اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا» (الآية، ٤٢).

وبناءً عليه، فإنّ وجود هذه العبارة لا يشكّل أي إشكال في دعوة أحمد الحسن. ومن عبارة «فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ» يُستفاد أنّ الإمام المهدي هنا ينقل الإمامة إلى ولده.

٤-٣. دراسة فقه الحديث للحديث المعروف بـ«الوصية»

ينبغي في هذه المرحلة إخضاع الادعاءات المطروحة حول هذه الرواية للتحقيق والنقد العلمي، بغية التثبّت من مدى صحّتها ومصداقيتها:

٤-٣-١. النسخ الأخرى

في هذا الجزء، سنتناول بعض النقاط المهمة والاختلافات الموجودة في نسخ الحديث المعروف بـ «الوصية»:

١. وفقًا لعبارة «فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ» في نص الحديث المسمى بالوصية، يقوم الإمام الثاني عشر بتسليم الوصية إلى ابنه عند حلول وقت وفاته. هذه العبارة وردت بين قوسين في كتاب الشيخ الطوسي، بينما في كتب: مختصر البصائر (الحلّي، ١٤٢١ق، ص ١٤٤)، و نوادر الأخبار فيما يتعلق بأصول الدين (الفيض الكاشاني، ١٣٧١ش، ص ٢٩٤)، والإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة (الحر العاملي، ١٣٦٢ش، ص ٣٩٣) جاءت خارج القوسين. أمّا العلامة المجلسي، ففي أحد مجلدات كتاب بحار الأنوار (المجلسي، ١٤٠٣ق، ج٣٦، ص ٢٦١) لم يورد هذه العبارة، ولكنه في مجلد آخر من الكتاب ذكر عبارة «فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ» ضمن نص الحديث (المجلسي، ١٤٠٣ق، ج٥٣، ص ١٤٨). لذلك، لا يمكن الجزم بأنّ العبارة المذكورة ليست جزءًا من نص الحديث. علاوة على ذلك، لو لم تكن هذه العبارة واردة في النص، وذُكرت فقط في نسخة واحدة، فسيتم الإشارة إليها في الحاشية. وإدراج العبارة بين القوسين يفيد بأنّ جميع النسخ تحتوي على هذه العبارة، بينما بعض الكتب التي نقلت الحديث لم تذكرها (مجتهد سيستانی، ١٣٩٦ش، ص ٢١٧).

٢. ورد في مصدرين آخرين بدلاً من اسم «أحمد» لفظ «محمد» (قطب الدين الرواندي، ١٤٠٩ق، ج٣، ص ١١٤٩؛ بهاء الدين النيلي النجفي، ١٣٦٠ش، ص ٢٥). كما ذُكر في مصدر آخر بما يلي: «... الحقوه بمكة فإنّه المهدي ... واسمه أحمد بن عبد الله ... عربي اللون، ابن أربعين سنة، كأنّ وجهه كوكب دري، يملأ الأرض عدلاً كما مُلئت ظلماً وجوراً ... فيبايعونه بين الركن والمقام» (ابن طاووس، ١٤١٦ق، صص ٢٨١-٢٨٢). ومن المثير أنّ السيد ابن طاووس بعد نقل هذا الحديث يذكر أنّ هذا «أحمد بن عبد الله» يختلف ما ورد في الأحاديث الآخرى التي وصلت إلينا، لكنه أورده

من باب الأمانة العلمية (ابن طاووس، ١٤١٦ق، صص ٢٨١-٢٨٢). وقد وردت مضامين مشابهة في كتب أهل السنة أيضاً (المقدسي الشافعي السلمي، ١٤٢٨ق، ص ١١٩). ويستنتج من ذلك أنّ الحديث في كتاب الغيبة قد ورد مقطوعاً، ممّا أدى إلى هذا الاستنتاج الخاطئ؛ وإلّا فإنّ هذين الحديثين يوضّحان بجلاء الاسم والشخص المقصود، وهو المهدي، لا غيره، رغم أنّ مصادر هذه الأحاديث تعود إلى كتب أهل السنة، ممّا يستدعي التروي والدقة في قبولها وتحليلها.

٤-٣-٢. دلالة الألفاظ والتعابير في الروايات

يجب تفسير الكلمات والعبارات الواردة في الأحاديث بمدلولها الحقيقي أو المقصود في سياق الرواية، وإلا سيقع الباحث في أخطاء في فهمها. فيما يلي بعض الأمثلة على هذه التفاسير الخاطئة:

١). تفسير لفظ «وفاة» بالغيبة أو الرفعة خطأ؛ لأن «الوفاة» في المواضيع الإحدى عشر السابقة تعني مفارقة الروح للجسد، أي الموت الحقيقي. ولو كان المقصود بها الرفعة أو الغيبة لكان يجب أن توجد قرائن في نص الحديث تُثبت هذا المعنى وتُبرّره (مجتهد سيستاني، ١٣٩٦ش، ص ٣٥). أمّا من الناحية اللغوية، فإنّ كلمة «الوفاة: المنية. وتوفي فلان، وتوفاه الله، إذا قبض نفسه» كما ورد في معاجم اللغة (الفراهيدي، ١٤٠٩ق، ج٨، ص ٤١٠؛ الطريحي، ١٣٧٥ش، ج٣، ص ٢١٣). وهذا «القبض» يُشير إلى أخذ الروح ومفارقتها للجسد، وهو ما يحصل بشكل كامل عند الموت، وبشكل جزئي عند النوم. لكن هذا لا يعني أنّه يمكن ترجمه كلمة «توفي» بـ «نام»، وبالتالي لا يمكن اعتبار «الوفاة» دالة على الغيبة أو الرفعة أو النوم.

٢. لم يتضح في الرواية هل المقصود بالأسماء الثلاثة هو ثلاثة أسماء لشخص واحد، أم ثلاثة أشخاص مختلفين (مجتهد سيستاني، ١٣٩٦ش، ص ٨١). إذا كانت

الأسماء الثلاثة لشخص واحد، فلا يمكن لأحمد البصري أن يدّعى هذا الأمر لنفسه، لأنّ اسمه ليس «مهديًّا» أو «عبدالله».

٣. تشير الرواية إلى أنّ القائم يسلّم الخلافة لابنه «أحمد» عند وفاته (على فرض قبول كلمة «ابنه» وليس «أبيه» في نص الحديث)، ولكنّها لا تذكر متى ولد هذا الابن: هل كان ذلك في فترة الغيبة أم في فترة الظهور؟ لذا، فإنّ الادعاء في هذا المجال يفتقر إلى الأساس العلمي، ولا طائل منه.

٤. يجب التدقيق في معنى هذه العبارة، فهي تعني أنّ « هذه الأسماء الثلاثة هي من أسمائه»، وليس بمعنى أنّها محصورة فيها. فقد ذكر المحدث النورى في تعداد أسماء الإمام الثاني عشر أنّ أوّل اسم هو «أحمد» (النورى، ١٤٠٨ق، ج١، ص ٨٥). بعبارة أخرى، يمكن أن تكون هذه الأسماء الثلاثة هي للإمام الثاني عشر نفسه.

٥. كلمة «ابنه» الواردة في الرواية تشير، وفقًا لسياق الحديث، إلى الأبناء المباشرين للأئمةعليهم‌السلام هذا لا ينطبق على أحمد البصري، الذي يدّعى أنّه من الجيل الخامس من أبناء الإمام الثاني عشر (مجتهد سيستانى، ١٣٩٦ش، ص ١٢٨). لذا، فإنّ ادعاءه بأنّه ابن للإمام الثاني عشر بناءً على هذا الحديث هو ادعاء باطل.

٤-٣-٣. الأسرة الحديثية ودورها في فهم الرواية

إنّ دراسة الأسرة الحديثية في فهم الحديث، تساعد الأفراد على إدراك مقصود النص. وفي هذا القسم يتمّ تناول الأسرة الحديثية للحديث المعروف بالوصية.

١. في عدد من الروايات التي تُعرف بأنّها وصية النبيصلى‌الله‌عليه‌وآله، لا يُذكر المهدي الأول، بل يُشار فقط إلى الأئمة الاثني عشر.

أ). في إحدى الروايات: «... ثمّ دَعَا بِصَحِيفَةٍ فَأَمْلَى عَلَى مَا أَرَادَ أَنْ يكْتُبَ فِي الْكَتِفِ ... الْحَسَنِ ثمّ الْحُسَينِ ثمّ تِسْعَةً مِنْ وُلْدِ ابْنِي هَذَا يعْنِي الْحُسَين»

(الهلالي، ١٤٢٠ق، ص ٦٥٨) وقد وردت رواية مشابهة بنفس المضمون في نفس المصدر (الهلالي، ١٤٢٠ق، ص٨٧٧).

ب). وفي حديث اللوح: «... يا بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ مَا هَذَا اللَّوْحُ ... فِيهِ اسْمُ أَبِي واسْمُ بَعْلِي واسْمُ ابْنَيَ وأَسْمَاءُ الْأَوْصِياءِ مِنْ وُلْدِي . (الصدوق، ١٤٠٤ق، ج١، صص ٤٢-٤٤).

ج). كما وردت رواية أخرى حول الوصية، جاء فيها: «إِنَّ الْوَصِيةَ نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى محمد كِتَاباً لَمْ‌يَنْزَلْ عَلَى محمد كِتَابٌ مَخْتُومٌ إِلَّا الْوَصِيةُ فَقَالَ جَبْرَئِيلُ يا محمد هَذِهِ وَصِيتُكَ فِي أُمَّتِكَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتِكَ ... فَفَتَحَ عَلِي الْخَاتَمَ الْأَوَّلَ ومَضَى لِمَا فِيهَا ثُمَّ فَتَحَ الْحَسَنُ الْخَاتَمَ الثاني ومَضَى لِمَا أُمِرَ بِهِ فِيهَا فَلَمَّا تُوُفِّيَ الْحَسَنُ ومَضَى، فَتَحَ الْحُسَيْنُ الْخَاتَمَ الثَّالِثَ. (الكليني، ١٤٠٧ق، ج١، صص ٢٧٩-٢٨٠).

هذا يؤكّد أنّ وصية النبي نزلت من السماء، وأنّ كل وصي يفتح الخاتم ويعمل بما فيه (مجتهد سيستاني، ١٣٩٦ش، ص ٧٧).

٢. في عدد من الروايات الواردة في المصادر الشيعية، ورد التصريح باسم الإمام القائم، ومنها «اسمه اسمي ولونه لوني القائم بأمر الله ... تكملة اثنى‌عشر إماماً والمهدي اسمه محمد الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت فتنة وظلماً والله إني لأعرفه باسمه وحيث يبايع بين الركن والمقام» (الحر العاملي، ١٤٢٥ق، ج٢، ص ١٢٠) وكذلك «مَهْدِي أُمَّتِي محمد الذي يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطاً وعَدْلًا ... مَنْ يَبَايِعُهُ بَيْنَ الرُّكْنِ والْمَقَامِ وأَعْرِفُ أَسْمَاءَ آبَائِهِمْ وقَبَائِلِهِمْ» (الصدوق، ١٣٩٥ق، ج١، ص ٢٨٥). أو في بحار الأنوار مع تعديل طفيف: «مَهْدِي أُمَّةِ مُحَمَّد ...» (المجلسي، ١٤٠٣ق، ج٣٦، ص ٢٥٧). وبناءً على هذه الروايات، يتّضح أنّ الإمام الثاني عشر هو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، وهو الذي يُبايع بين الركن والمقام، ولا يُذكر في هذه النصوص أي شخص يُدعى «المهدي الأول» أو «أحمد» بوصفه وصياً بعد الإمام.

٣. الشيخ الطوسي نفسه في هذا الكتاب – الغيبة – قد خصّص باباً بعنوان: «الدليل الأخير وممّا يدلّ على إمامة صاحب الزمان ... أنّ الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم اثنا عشر لا يزيدون ولا ينقصون» (الطوسي، ١٤١١ق، صص ١٢٦-١٢٧). ويُراد بهذا العنوان بيان الدليل الأخير الذي يُثبت إمامة صاحب الزمان، ابن الحسن بن علي بن محمد بن الرضا، وصحّة ما ورد بشأن غيبته، وذلك من خلال الروايات الواردة عن الفريقين: العامّة والخاصّة، والتي تُجمع على أنّ عدد الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو اثنا عشر، لا أكثر ولا أقل. بعد هذا العنوان، يبدأ الشيخ الطوسي بسرد مجموعة من الروايات التي تُثبت حصر عدد الأئمة في اثني عشر، ومنها: ١- «يكُونُ بَعْدِي اثْنَاعَشَرَ خَلِيفَةً ... كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيش» (الطوسي، ١٤١١ق، ص ١٢٨). ٢- «لَايزَالُ هَذَا الدِّينُ ظَاهِراً لَايضُرُّه مَنْ نَاوَاهُ حَتَّى يقُومَ اثْنَاعَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيش» (الطوسي، ١٤١١ق، ص ١٣٣) ٣- «نَزَلَ جَبْرَئِيلُ عليه السلام بِصَحِيفَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فِيهَا اثْنَاعَشَرَ خَاتَماً مِنْ ذَهَب ...» (الطوسي، ١٤١١ق، ص ١٣٥).

كما ورد في موضع آخر من الكتاب قول الشيخ الطوسي: فأمّا من قال إنّ للخلف ولداً وإنّ الأئمة ثلاثة عشر...» (الطوسي، ١٤١١ق، ص ٢٢٨)، ويُفهم من هذا النص أنّ من يزعم أنّ للإمام المهدي عليه السلام ولداً، فإنّ عدد الأئمة يصبح ثلاثة عشر، وهذا قول فاسد، لأنّ عدد الأئمة هو اثنا عشر فقط، والحمد لله أنّ القائلين بهذا الزعم قد زالوا. ومن مجموع هذه التصريحات، يتّضح بجلاء موقف الشيخ الطوسي، وهو الإيمان بأنّ عدد الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو اثنا عشر إماماً، لا يزيدون ولا ينقصون، كما صرّح بذلك في أكثر من موضع من كتابه.

٤. ورد في رواية عن الإمام الكاظم عليه السلام أنه قال: "دَخَلْتُ عَلَيْه فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، بِمَ يُعْرَفُ الْإِمَامُ؟ قَالَ بِخِصَال، أَمَّا أُولَاهُنَّ فَشَيْءٌ تَقَدَّمَ مِنْ أَبِيهِ فِيهِ وعَرَفَهُ النَّاسُ ونَصَبَهُ لَهُمْ عَلَماً، حَتَّى يَكُونَ حُجَّةً عَلَيْهِمْ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله نَصَبَ عَلِيّاً عليه السلام عَلَماً وعَرَّفَهُ النَّاسَ وكَذَلِكَ الْأَئِمَّةُ يُعَرِّفُونَهُمُ النَّاسَ ويَنْصِبُونَهُمْ لَهُمْ

حَتَّى يَعْرِفُوهُ وَيُسْئَلُ فَيُجِيبُ وَيُسْكتُ عَنْهُ فَيَبْتَدِئُ وَيُخْبِرُ النَّاسَ بِمَا فِي غَدٍ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ بِكلِّ لِسَانٍ" (الحميري، ١٤١٣ق، ص ٣٣٩؛ المسعودي، ١٤٢٦ق، ص ١٩٨)، من هذه الرواية وأمثالها يتضح أنّ طريقة تعريف الإمام التالي هي واضحة لا لبس فيها. مثلما قام النبي صلى الله عليه وآله بتعريف الإمام علي عليه السلام كخليفة ووصى له منذ بداية الدعوة حتى يوم الغدير الذي كان ذروة تجلّي الإمامة حيث كان هذا التعيين في غاية الوضوح، لا غموض فيه ولا شبهة لأحد.

وفي حديث آخر للإمام الباقر عليه السلام قال: «... يا جَابِرُ إِنَّ الْأَئِمَّةَ هُمُ الَّذِينَ نَصَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِالْإِمَامَةِ ...» (الخزاز الرازي، ١٤٠١ق، ص ٢٤٦). وبالرجوع إلى حديث الوصية، وعلى فرض التسليم بصحته رغم ما فيه من إشكالات، نجد أنّ الحديث لا يتضمّن نصاً على إمامة المهديين، بل يقول«اثْنَاعَشَرَ إِمَاماً ثمّ يكُونُ مِنْ بَعْدِهِ اثْنَاعَشَرَ مَهْدِياً». كما هو واضح، فإن «المهديين» يأتون بعد الأئمة الاثنى عشر، ممّا يدلّ على أنّهم ليسوا أئمة. لذلك، فإنّ أي ادعاء بالإمامة لهم هو ادعاء باطل. ومن الجدير بالذكر أنّ الحديث لا يشير إلى أسماء «المهديين» الأحد عشر الآخرين، مما يضيف مشكلة أخرى إلى الحديث.

لذا، ونظراً لعدم وضوح أسمائهم وعدم وجود نص صريح على إمامتهم، لا يمكن قبول فكرة أنّهم أئمة أو حجج من الله، فليس في الحديث ما يدعم هذا الأمر.

٤-٤-٤. التأويل غير الصحيح

التأويلات غير الصحيحة للرواية تجعل معناها بعيدًا جدًّا عن مقصود المعصوم، وفيما يلي بعض الأمثلة على تلك التأويلات غير السليمة التي وردت في سياق الحديث المعروف بالوصية:

١. وفقًا للأحاديث، معرفة القائم ليست بالوصية، بل جاء في حديث صريح

للإمام الصادق عليه السلام: «قُلْتُ ومَا الصَّوْتُ أَ هُوَ الْمُنَادِي؟ فَقَالَ نَعَمْ وبِهِ يعْرَفُ صَاحِبُ هَذَا الْأَمْرِ» (النعماني، ١٣٩٧ق، ص ٢٥٨)؛ أي أنّه يُعرف بالنداء السماوي. «مَعَهُ عَهْدُ نَبِي اللَّهِ صلى الله عليه وآله ورَايتُهُ وسِلَاحُهُ ووَزِيرُهُ مَعَهُ، فَينَادِي الْمُنَادِي بِمَكَّةَ بِاسْمِه وأَمْرِهِ مِنَ السَّمَاءِ حَتَّى يسْمَعَهُ أَهْلُ الْأَرْضِ كُلُّهُمْ اسْمُهُ ... فَلَايشْكِلُ عَلَيكُمُ الصَّوْتُ مِنَ السَّمَاءِ بِاسْمِهِ وأَمْرِه ...» (المجلسي، ١٤٠٣ق، ج٥٢، ص ٢٢٣). ومن الواضح أنّ النداء السماوي يُعدّ دليلاً قويًا على معرفة القائم، لأنه من العوامل التي لا تدع مجالًا للشك لدى المستمع.

٢. بالنسبة لعبارة «عاصم من الضلال» التي استند إليها أحمد بصري وقال إنّ من عمل بهذا الحديث يُحفظ من الضلال، يجب الإشارة إلى أنّ مثل هذا المعنى موجود أيضًا في أحاديث أخرى، منها: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَينِ كِتَابَ اللَّهِ وعِتْرَتِي أَهْلَ بَيتِي فَتَمَسَّكُوا بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا» (الهلالي، ١٤٢٠ق، ص ٦٤٧) و«اعْلَمُوا أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ هُوَ النَّاصِحُ الذي لَايغُشُّ والْهَادِي الذي لَايضِل» (السيد الرضي، ١٤١٤ق، ص ٢٥٢) فهذا الادعاء خاطئ، لأنّ هذه الميزة لا تقتصر على هذا الحديث. فالقرآن الكريم وأهل البيت عليهم السلام يملكان هذه الميزة، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ نص الحديث نفسه لا يتضمّن هذه العبارة أصلًا، وهذا التأويل هو استنتاج لا أساس له من الصحة.

٤-٤-٥. الإشكالات الدلالية

الانتباه إلى نص الحديث نفسه والإشكالات التي تتضمنها يساعد القارئ في فهم الحديث بشكل صحيح.

١. حديث الوصية لم يرد بصورة كاملة، فهو لا يشير إلى وجود القرآن الكريم بجانب أهل البيت (مجتهد سيستاني، ١٣٩٦ش، ص ١٢٣). وهذا ما يؤكّده عبارة «حَتَّى انْتَهَى إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ» التي تدلّ بوضوح على أنّ هذا الجزء ليس من كلام

الإمام بل من كلام الراوي، الذي حذف جزءًا من الحديث. والمثير للاهتمام أنّ هذا الجزء من الوصية كان مكتوبًا لا شفويًا، ممّا يدحض أي ادعاء بأنّه قد يكون حديثًا خاصًا بين النبي والإمام علي لم ينقله الراوي. فالنص يقول: «... قَالَ رَسُولُاللَّهِ فِي اللَّيْلَةِ التِي كَانَتْ فِيهَا وَفَاتُهُ لِعَلِي يَا أَبَا الْحَسَنِ أَحْضِرْ صَحِيفَةً ودَوَاةً، فَأَمْلَأَ رَسُولُاللَّهِ وَصِيتَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ فَقَالَ يَا عَلِي...». هذا يثبت أنّ العبارات لم تكن خاصة، بل كانت جزءًا من وصية مكتوبة لم يوردها الراوي، ووجود هذا النقص يُشكّل مشكلة دلالية في الحديث.

٢. من الإشكالات الدلالية الأخرى ما يتعلّق بعبارة: «... يا عَلِيّ أَوَّلُ الاثْنَيْ عَشَرَ إِمَامًا سَمَّاكَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سَمَائِهِ عَلِيًّا الْمُرْتَضَى وَأَمِيرَالْمُؤْمِنِينَ وَالصِّدِّيقَ الْأَكْبَرَ وَالْفَارُوقَ الْأَعْظَمَ وَالْمَأْمُونَ وَالْمَهْدِي فَلَا تَصِحُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ لِأَحَدٍ غَيْرِك»، إذ خصّت بعض الأسماء بالإمام علي عليه السلام مثل: مرتضى، أمير المؤمنين، ص ديق الأكبر، فاروق الأعظم، مأمون، ومهدي، وزعمت أنّه لا يجوز أن تُستعمل هذه الأسماء لغيره. لكن في نهاية الحديث نجد: «... ثَلَاثَةُ أَسَامٍ: اسْمٌ كَاسْمِي وَاسْمُ أَبِي وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَحْمَدَ وَالاسْمُ الثَّالِثُ الْمَهْدِي هُوَ أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ» فكيف يكون هذا الاسم مخصصًا لشخص واحد وفي الوقت نفسه يُستعمل لشخص آخر؟ (مجتهد سيستانی، ١٣٩٦ش، ص ١١٧).

٣. يشير نص الحديث إلى أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أملى هذه الوصية على الإمام علي عليه السلام في ليلة وفاته، بينما في المصادر التاريخية والحديثية جاء العكس، حيث تشير إلى أنّ وفاة النبي كانت في منتصف نهار يوم الاثنين (الهلالي، ١٤٢٠ق، ص ٧٩٤؛ الكليني، ١٤٠٧ق، ج٤، ص ١٤٦؛ الصدوق، ١٤١٣ق، ج٢، ص ٢٦٧). بالإضافة إلى ذلك، فإنّ قصة كتابة الوصية تمت في يوم الاثنين، كما في رواية: «يَوْمُ الْإِثْنَيْنِ وهُوَ الْيَوْمُ الذي قُبِضَ فِيهِ وحَوْلَهُ أَهْلُ بَيْتِهِ وثَلَاثُونَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ، ايتُونِي بِكَتِفٍ أَكتُبْ لَكُمْ [فِيهِ] كِتَاباً لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي» (الهلالي، ١٤٢٠ق، ص ٧٩٤). هذا التناقض

يُعدّ إشكالًا آخر في نص حديث الوصية الذي يستند إليه تيار أحمد البصري (مجموعة من المؤلفين، بلا تا، ص ٤٣).

٤-٤-٦. الأحاديث المتعارضة

إنّ وجود أحاديث متعارضة في المجموعات الروائية حقيقة ثابتة، وعدم الانتباه إلى هذه الأحاديث المتعارضة يُبعد القارئ عن فهم الجوانب المتعددة والمتكاملة التي تكتنف الرواية الواحدة.

١. ورد في الحديث أنّ اثني عشر مهديًا سيتولون الخلافة، وهذا يعني استمرار الوصاية، وهو ما يتعارض مع الأحاديث التي تقول إنّ الإمام الثاني عشر هو خاتم الأوصياء، مثل: «أَنَا خَاتَمُ الْأَوْصِياءِ وَبِي يَدْفَعُ اللَّهُ الْبَلاءَ عَنْ أَهْلِي وَشِيعَتِي» (الطوسي، ١٤١١ق «ألف»، ص ٢٤٦) أو: «ثم ابنه الحجّة القائم، خاتم أوصيائي ...» (الهلالي، ١٤٢٠ق، ص ٦٢٧) و«السَّلَامُ عَلَى مَهْدِي الأُمَمِ ... وَخَاتِمِ الْأَوْصِياءِ، السَّلَامُ عَلَى الْإِمَامِ الْمُنْتَظَرِ ...» (المشهدي، ١٤١٩ق، صص ٥٨٩-٥٩٠). وبما أنّ الإمام العصر عليه السلام هو خاتم الأوصياء، فلا يمكن افتراض وجود مهديين آخرين للخلافة والوصاية بعده.

٢. وللإجابة عن مسألة حل التعارض بين وجود اثني عشر مهديًا بعد الإمام الثاني عشر، الذين يعتبرهم أحمد البصري كأئمة آخرين، والأحاديث العديدة التي تحصر عدد الأئمة في اثني عشر، والتي هي مشهورة ويقينية بين الشيعة، يمكن الاستناد إلى عدّة أحاديث توضّح منهجية حل التعارض.

الحديث الأول المقبول عن عمر بن حنظلة جاء فيه: «الْحُكْمُ مَا حَكَمَ بِهِ أَعْدَلُهُمَا وَأَفْقَهُهُمَا وَأَصْدَقُهُمَا فِي الْحَدِيثِ وَأَوْرَعُهُمَا ...» (الكليني، ١٤٠٧ق، ج١، ص ٦٨)، ويستمر الحديث بالقول بترك الأحاديث الشاذة التي لا يشتهر بها بين الصحابة.

أمّا الحديث الثاني عن زرارة عن الإمام الباقر عليه السلام، فقال: «... خُذْ بِمَا اشْتَهَرَ بَينَ أَصْحَابِكَ وَدَعِ الشَّاذَّ النَّادِرَ ...».

تؤكّد كلتا الروايتين على الأخذ بما هو مشهور بين الأصحاب وترك ما هو شاذ ونادر. تؤكد كلتا الروايتين على الأخذ بما هو مشهور بين الأصحاب وترك ما هو شاذ ونادر. إذ إنّ رواية وجود اثني عشر مهديًا بعد الإمام الثاني عشر تُعدّ من الأحاديث النادرة والشاذة، مقارنة بالأحاديث التي تحدّد عدد الأئمة باثني عشر، والتي تتواتر عن الصحابة المشهورين. وعليه، وبالنظر إلى التعارض الموجود، فإنّ المنهج الصحيح هو ترك الروايات الشاذة التي تقول بوجود اثني عشر مهديًا بعد الإمام الثاني عشر، الذين عرّفهم أحمد البصري وأتباعه كأئمة (آل محسن، ١٤٣٦ق، صص ٢٣-٢٤).

٣. النقطة التالية هي أنّه بمقتضى الشروط المذكورة في حديث الوصية، تُسلّم السلطة إلى المهدي الأول، وهذا يتعارض مع العديد من الأحاديث المنقولة عن المعصومين، التي تبيّن أنّ الحكم بعد الإمام الثاني عشر يعود إلى الإمام الحسين عليه السلام: «قَالَ الْحُسَينُ بْنُ عَلِي عليه السلام لِأَصْحَابِهِ قَبْلَ أَنْ يقْتَل ... فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ ...» (قطب‌الدين الراوندي، ١٤٠٩ق، ج٢، ص ٨٤٨) أو «سُئِلَ عَنِ الرَّجْعَةِ أَ حَقٌّ هِي؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ أَوَّلُ مَنْ يخْرُجُ؟ قَالَ: «الْحُسَينُ عليه السلام يخْرُجُ عَلَى أَثَرِ الْقَائِمِ» (الحلّي، ١٤٢١ق، ص ١٦٥).

وبناءً على هذه الروايات، فإنّ الإمام الحسين عليه السلام هو أوّل من يعود بعد الإمام الثاني عشر، مما يُشكل تعارضاً واضحاً مع ما ورد في حديث الوصية من انتقال الحكم إلى المهدي الأول. وفي سبيل حل هذا التعارض، يمكن طرح احتمالين: ١. إنّ المقصود بـ «المهديين» في حديث الوصية هم أهل البيت عليهم السلام أنفسهم، ويكون الإمام الحسين عليه السلام أولهم في الرجعة، ثمّ يتبعه سائر الأئمة عليهم السلام. ٢. أو أنّ حديث الوصية يُعدّ من الروايات النادرة والشاذة، والتي لا ينبغي

الاعتماد عليها في مقابل الروايات المشهورة والمتواترة التي وردت عن الأئمة المعصومين عليهم السلام.

٤-٤-٧. آراء العلماء الكبار

إنّ آراء العلماء الكبار وفهمهم العميق للروايات تُعدّ مرجعاً مهماً لأولئك الذين ليس لديهم إلمام واسع بعلم الحديث.

١. رأي الشيخ الصدوق: من اللافت للنظر أنّ أحد أبرز علماء الحديث في الشيعة، الشيخ الصدوق، لم يذكر في كتابه الذي يتناول عقائد الشيعة أي شيء عن الاعتقاد بالمهديين. بل يقول بوضوح: «واعتقادنا أنّ حجج الله تعالى على خلقه بعد نبيه محمد صلى الله عليه وآله الأئمّة الاثناعشر: أوّلهم أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب، ثمّ ... ثمّ محمد بن الحسن الحجة القائم صاحب الزمان خليفة الله في أرضه، ص لوات الله عليهم أجمعين... ونعتقد أنّ حجّة الله في أرضه وخليفته على عباده في زماننا هذا، هو القائم المنتظر ... وأنّه هو المهدي الذي اخبر... ونعتقد أنّه لايجوز أن يكون القائم غيره ... لم يكن القائم غيره، لأنّ النبي صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام دلّوا عليه باسمه ونسبه وبه نصّوا وبه بشّروا صلوات الله عليهم» (الصدوق، ١٤١٤ق، صص ٩٣-٩٥). تظهر من هذه العقائد عدّة نقاط مهمة: أولًا: الأئمة هم اثنا عشر، أوّلهم الإمام علي عليه السلام وآخرهم محمد بن الحسن العسكري عليه السلام. ثانيًا: الإمام القائم المنتظر هو محمد بن الحسن، ولا يوجد قائمٌ غيره. ثالثًا: لا يُذكر شيء عن وجود مهديين آخرين أو الاعتقاد بهم (مجتهد سيستانى، ١٣٩٦ش، ص ٩١).

٢. آراء بعض من كبار علماء الحديث حول حديث الوصية تُذكر فيما يلي:

أ). أشار العلّامة محمد باقر المجلسي رحمه الله في شرحه لهذه الروايات إلى أنّ هذا النوع من الأحاديث يُمكن تأويله على وجهين: أنّ المقصود من اثني عشر مهديًا هو النبي وآخرون من الأئمة عدا القائم، وأنّ الإمام الثاني عشر سيعود

في الرجعة. الثانية: أنّ هؤلاء المهديين هم من أوصياء القائم الذين سيتولون مهمة إرشاد الخلق في زمن رجعة الأئمة الآخرين (المجلسي، ١٤٠٣ق، ج٥٣، صص ١٤٨-١٤٩).

ب). الشيخ الحرّ العاملي: صرّح الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي رحمه الله بأنّ حديث وجود اثني عشر شخصاً بعد الأئمّة الاثني عشر قد ورد في بعض الأخبار، إلّا أنّ هذه الأخبار تعاني من إشكالات عدّة ولم ينقلها إلّا عدد قليل من أصحاب مدرسة الإمامية. ولا يُمكن الاعتماد عليها؛ لأنّها لا تُفضي إلى اليقين، بل حتى احتمال صحّتها فيه إشكال. وهناك روايات كثيرة تُعارض هذا المضمون بشكل صريح. وبناءً عليه، يرى الشيخ العاملي ضرورة التوقّف عن الأخذ بهذه الروايات (الحرّ العاملي، ١٤٠٣ق، ص ١١٥).

ج). تناول العلّامة نجم الدين البياضي العاملي رحمه الله هذه الرواية بالنقد والتحليل ويرى أنّ هذه الروايات شاذة وتعارض الأحاديث الصحيحة والمتواترة. ويقدّم عدة نقاط في تحليله: أولًا: أنّ عبارة «من بعدهم» هنا، بحسب آيات القرآن مثل قوله تعالى في الآية ٢٣ من سورة الجاثية: «فَمَنْ يهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ»، لا تقتضي بالضرورة التعاقب الزمني. وبذلك يمكن أن يكون هؤلاء المهديون في زمان القائم نفسه. وإذا قيل إنّ التأويل لا يتوافق مع جزء الحديث الذي جاء فيه: «فَإِذَا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَلْيسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ»، يُقال إن العبارة لا تدل على البقاء بعد الإمام، بل قد تشير إلى من يدعو الناس إلى الإمام بعد وفاته، دون أن يُخلّ ذلك بحصر الأئمّة في اثني عشر. ثانيًا: أن هذه الرواية من أخبار الآحاد التي تُفضي إلى الظنّ، بينما مسألة الإمامة من الأمور العلميّة التي لا تُؤخذ إلا باليقين (البياضي، ١٣٨٤ق، ج٢، ص ١٥٢).

وقد أوضح هؤلاء العلماء بشكل جلي أنّ مثل هذه الأحاديث التي قلّ عددها تُعدّ من الأخبار الشاذة والنادرة، ولا تُفضي إلى اليقين، وهي متعارضة مع

العديد من الأحاديث الأخرى التي تثبت وجود اثني عشر إمامًا، والتي هي أعظم عددًا وأكثر صحة وموثوقية.

النتيجة

يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة النقدية في فقه الحديث لروايات المهديين في النقاط التالية

١. لا تُعدّ الروايتان رقم (١) و(٦) مؤيّدتين لأحمد البصري، بل يمكن الاستناد إليهما في ردّ دعواه، لما فيهما من دلالات تُخالف ما يدّعيه هذا التيار.

٢. الروايات رقم (٣) إلى (٥) تتقارب في مضمونها إلى حدٍّ ما، مع ملاحظة أنّ الرواية رقم (٣) تتحدّث عن أحد عشر مهديّاً، إلّا أنّه مع التغاضي عن هذا التفصيل، يمكن طرح احتمالين لتفسير وجود اثني عشر شخصاً بعد القائم. الاحتمال الأول: وفقاً للرواية رقم (١)، فإنّ هؤلاء الأشخاص من الموالين والشيعة الذين يدعون الناس إلى أهل البيت عليهم السلام، ولا يُعدّون أئمّة. الاحتمال الثاني: يمكن اعتبار زمن ظهورهم مرتبطاً بمسألة الرجعة، وفي هذه الحالة يكون المقصود من «المهديين» هم الأئمّة الاثنا عشر أنفسهم الذين يعودون في الرجعة لهداية الناس.

٣. إنّ الحديث المسمى بـ«الوصية» فيه إشكالات جوهرية من وجهة فقه الحديث وأبرزها ما يلي: عدم الالتفات إلى النسخ الأخرى من الرواية، وعدم تشكيل أسرة حديثية متكاملة، وإغفال المعاني الصحيحة لعبارات النص، والتأويلات غير المناسبة، فضلاً عن التغاضي عن الإشكالات الدلالية والتناقض مع الأحاديث المتعارضة. كل ذلك يُفضي إلى خلل منهجي يُسقط حجية هذا الحديث في سياق الاستدلال العلمي الرصين ويُسقط إمكانية الاستناد إليه من قبل هذا التيار.

فهرس المصادر

* القرآن كريم

١. آل محسن، علي. (١٤٣٦هـ). هل يماني قائم آل محمد؟. بلا مكان: بلا نشر.

٢. ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد. (١٩٧٩م). النهاية في غريب الحديث والأثر (المصحح: محمود محمد الطناحي، ج٤، الطبعة الرابعة). بيروت: المكتبة العلمية.

٣. ابن‌حيون، قاضى نعمان بن محمد المغربي التميمى. (١٤٣١هـ). شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار (المحقق: السيد محمّد الحسيني الجلالي، ج٣، الطبعة الثانية). قم: مؤسسة النشر الإسلامي.

٤. ابن‌طاووس، علي بن موسى. (١٤١٦هـ). التشريف بالمنن في التعريف بالفتن (المصحح: مؤسسة صاحب الأمر). قم: مؤسسة صاحب الأمر.

٥. ابن‌فارس، أحمد. (١٤٠٤هـ). معجم مقاييس اللغة (ج٢، ٤). قم: مكتب الاعلام الإسلامي.

٦. بهاء الدين النيلي النجفي، علي بن عبد الكريم. (١٣٦٠ش). منتخب الأنوار المضيئة في ذكر القائم الحجّة عليه السلام (المصحح: عبداللطيف حسيني كوهكمري). قم: مطبعة الخيام.

٧. البياضي، زين‌الدين بن محمد. (١٣٨٤هـ). الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم (المصحح: محمد الباقر البهبودي، ج٢). قم: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.

٨. الحر العاملي، محمد بن حسن. (١٣٦٢ش). الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة (المصحح: هاشم رسولي وأحمد جنتي). طهران: نويد.

٩. الحر العاملي، محمد بن حسن. (١٤٠٣هـ). الفوائد الطوسية (المصحح: الحاج السيد مهدي اللازوردي والشيخ محمد درودي). قم: المطبعة العلمية.
١٠. الحر العاملي، محمد بن حسن. (١٤٢٥هـ). إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات (ج٢). بيروت: مؤسسة الأعلمي.
١١. الحلّي، حسن بن سليمان بن محمد. (١٤٢١هـ). مختصر البصائر (المصحح: مشتاق مظفر). قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
١٢. الحميري، عبدالله بن جعفر. (١٤١٣هـ). قرب الإسناد (ط- الحديثة) (المصحح: مؤسسة آل البيت عليهم السلام). قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام.
١٣. الخزاز الرازي، علي بن محمد. (١٤٠١هـ). كفاية الأثر في النصّ على الأئمة الإثني‌عشر (المصحح: عبداللطيف حسيني كوهكمري). قم: بيدار.
١٤. دلبرى، سيد على. (١٣٩٦ش). آسيب شناسى فهم حديث (چاپ دوم). مشهد: دانشگاه علوم اسلامى رضوى.
١٥. ذكاوت صفت، محمد. (١٣٩٣ش). بررسى ورد ادعاهاى احمد اسماعيل (چاپ اول). قم: شكوفه ياس.
١٦. ربانى، محمد حسن. (١٣٩١ش). آسيب شناسى حديث (چاپ سوم). مشهد: بنياد پژوهش‌هاى اسلامى آستان قدس رضوى.
١٧. سلمان پور، محمدمهدى. (١٣٩٦ش). رسول إبليس (چاپ دوم). قم: كتاب جمكران.
١٨. السيد رضي، محمد بن حسين. (١٤١٤هـ). نهج البلاغة (المصحح: صبحي صالح). قم: هجرت.
١٩. شعبانى وديگران. (١٤٠١ش). نقد فقه الحديثى روايات مهدويت مورد استناد جريان مدعى يمانى از منابع شيعه. قزوين: دانشگاه بين‌المللى امام خمينى رحمه الله.

٢٠. الشهيد الأول، محمد بن مكي. (١٤٠٧ه). الأربعون حديثاً (المصحح: مدرسة الإمام المهدي عج). قم: مدرسة الإمام المهدي عج.
٢١. الشيخ البهائي، محمد بن الحسين. (١٤١٥ه). الأربعون حديثاً. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
٢٢. الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي. (١٤٠٤ه). عيون أخبار الرضا (المحقق: العلامة الشيخ حسين الأعلمي). بيروت: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٢٣. الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي. (١٤١٣ه). من لايحضره الفقيه (المحقق: علي‌أكبر الغفاري، ج٢، الطبعة الثانية). قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة.
٢٤. الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي. (١٤١٤ه). اعتقادات الإمامية (الطبعة الثانية). قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد.
٢٥. الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي. (١٤٣١ه). معاني الأخبار (المحقق: علي‌أكبر الغفاري، الطبعة السادسة). قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
٢٦. الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي. (١٣٩٥ه). كمال الدين وتمام النعمة (المصحح: علي‌أكبر الغفاري، ج١، الطبعة الثانية). طهران: إسلاميه.
٢٧. الطريحي، فخر الدين بن محمد بن علي. (١٣٧٥ش). مجمع البحرين (المحقق: السيد أحمد الحسيني، ج٣، ٦). قم: مؤسسة نشر الثقافة الإسلامية.
٢٨. الطوسي، محمد بن حسن. (١٤١١ق «ألف»). الغيبة للحجة (المصحح: عباد الله الطهراني وعلي أحمد ناصح، الطبعة الأولى). قم: دار المعارف الإسلامية.
٢٩. الطوسي، محمد بن حسن. (١٤١١ق «ب»). مصباح المتهجّد وسلاح المتعبّد. بيروت: مؤسسة فقه الشيعة.

٣٠. العاملي، زين‌الدين بن علي. (بلا تا). معالم الدين وملاذ المجتهدين(ج١). قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة.
٣١. عدّة محدثين. (١٤٢٣ه). الأصول الستة عشر (ط- دار الحديث) (المصحح: ضياءالدين محمودي، نعمت‌الله جليلي ومهدي غلامعلي). قم: مؤسسة دار الحديث الثقافية.
٣٢. الفراهيدي، خليل بن أحمد. (١٤٠٩ه). كتاب العين (ج٣، ٨، الطبعة الثانية). قم: نشر هجرت.
٣٣. الفيض الكاشاني، محمد محسن بن شاه مرتضى. (١٣٧١ش). نوادر الأخبار فيما يتعلق بأصول الدين. طهران: مؤسسة الدراسات والبحوث الثقافية.
٣٤. قطب الدين الراوندي، سعيد بن هبة الله. (١٤٠٩ه). الخرائج والجرائح (المصحح: مؤسسة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، ج٢، ٣). قم: مؤسسة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف.
٣٥. الكليني، محمد بن يعقوب. (١٤٠٧ه). الكافي (المحقق: علي‌أكبر الغفاري ومحمد آخوندي، ج١، ٤، الطبعة الرابعة). طهران: دار الكتب الاسلامية.
٣٦. الكوراني العاملي، علي. (١٣٩٤ش). دجال البصرة. قم: مكتب الإعلام الإسلامي، بوستان كتاب.
٣٧. مجتهد سيستانى، سيدمهدى. (١٣٩٦ش). لوح وقلم. قم: دارالتفسير.
٣٨. المجلسي، محمدباقر. (١٤٠٣ه). بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار (ج١٨، ٣٦، ٥٣، الطبعة الثانية). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٣٩. مجموعة من المؤلفين. (بلا تا). نقد وبررسى جريان مدعى يمانيت. بلا مكان: بلا نشر.
٤٠. محمدى هوشيار، على. (١٤٠٠ش). درسنامه نقد وبررسى جريان أحمد الحسن البصري (چاپ چهارم). قم: تولى.
٤١. المسعودي، علي بن حسين. (١٤٢٦ه). إثبات الوصية (الطبعة الثالثة). قم:

أنصاريان.
٤٢. المشهدي، الشيخ أبو عبد الله محمّد بن جعفر. (١٤١٩ه). المزار الكبير (المصحح: جواد القيّومي الأصفهاني). قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
٤٣. المقدسي الشافعي السلمي، يوسف بن يحيى. (١٤٢٨ه). عقد الدرر في أخبار المنتظر (الطبعة الثالثة). قم: مسجد مقدس جمكران.
٤٤. مير جليلي، على محمد. (١٣٩٧ش). روش ومبانى فقه الحديث (چاپ دوم). يزد: دانشگاه يزد.
٤٥. النعماني، محمد بن إبراهيم. (١٣٩٧ه). الغيبة (المصحح: علي‌أكبر الغفاري). طهران: نشر صدوق.
٤٦. النوري، ميرزاحسين بن محمى تقي. (١٤٠٨ه). مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل (ج١). بيروت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
٤٧. الهلالي، سليم بن قيس. (١٤٢٠ه). كتاب سليم بن قيس الهلالي (المصحح: محمد باقر الأنصاري الزنجاني). قم: الهادي.

كتب أحمد البصري وأتباعه

١. أبو حسن. (١٤٣١ه). مع عبد الصالح. بلا مكان: انتشارات أنصار.
٢. الأنصاري، أبومحمد. (١٤٣٥ه). جامع الأدلة. بلا مكان: انتشارات أنصار.
٣. البصري، أحمد الحسن. (١٤٣٣ه). الوصية المقدسة الكتاب العاصم من الضلال. بلا مكان: انتشارات أنصار.
۴. العقيلي، ناظم. (١٤٣٢ه). الأربعون حديثًا في المهديين وذرية القائم. بلا مكان: انتشارات أنصار.